تقرير الندوة الوطنية بعنوان: المدرسة العمومية في تونس: بين الالتزامات الدستورية وانتهاكات الحق في التعليم، ألم يحن الوقت من أجل اقتصاد قائم على الحقوق؟

راهن المجتمع التونسي على التعليم كرافعة من رافعات النهوض الاجتماعي، وفي بلد تحدّي بناء الإنسان منذ سنة 1956. ولعلّه يجب التذكير بأهمية التعليم والتربية في النهوض بالأمم، أو التأكيد على المكانة المركزية التي تبوّأها هذا القطاع في تونس منذ مرحلة الدولة الوطنية والرهانات الكبرى التي رافقت مرحلة التأسيس. يقول أفلاطون: "**إن الشخص الذي يهمل التعليم، سيسير أعرج حتى نهاية حياته**".

يعد الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يكرس دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 هذا الحق في فصله 44 الذي ينص على الزامية التعليم الى سن السادسة عشر، ويضمن مجانية التعليم العمومي في كافة مراحله، مع تحميل الدولة مسؤولية توفير الامكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين.

عرف التونسيون في الأشهر القليلة الفارطة حوادث مأساوية تفضح هشاشة المنظومة التربوية ولعل أبرزها حادثة انهيار جدار في معهد ثانوي بمعتمدية المزونة من ولاية سيدي بوزيد اضافة الى حادث النقل المدرسي في منطقة حاسي الفريد.

ورغم احتجاج مختلف التركيبات المجتمعية من مدرّسين ونقابيين وأولياء وتلاميذ على تردي مستوى الخدمة العمومية للتعليم في مختلف أبعادها، بقي الأمر على حاله ولم تحظَ هذه التعبيرات الاحتجاجية بتفاعل جدي من قبل الحكومات المتعاقبة، التي لم تفوّت فرصة دون التأكيد على برامجها في الإصلاح التربوي الشامل.

وفي هذا الإطار، نظم المرصد التونسي للاقتصاد ندوة وطنية بعنوان "المدرسة العمومية في تونس بين الالتزامات الدستورية وانتهاكات الحق في التعليم: ألم يحن الوقت من أجل اقتصاد قائم على الحقوق؟ وذلك يوم 30 جوان 2025

هدفت هذه الندوة الى تقديم نتائج دراسة حالة أعدها المرصد حول الحق في التعليم في ولاية القصرين بالشراكة مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بعنوان "ولاية القصرين: اللامساواة المكانية وانتهاك الحق في التعليم."

1. التمتع بالحق في التعليم في ولاية القصرين: دراسة حالة

هل كانت السياسات العمومية قادرة على تحقيق الالتزامات الدستورية المحمولة على الدولة لتوفير هذا الحق الأساسي دون تمييز أو تراجع عن المكتسبات في السنوات الأخيرة؟

ماهي نتائج السياسات العمومية في مجال التربية والتعليم وتأثيرها خاصة على الوصول الى الحق في التعليم في المناطق المهمشة؟

قدّم رئيس مشروع بالمرصد التونسي للاقتصاد، محمد علي الكردي، ومديرة البحث بالمرصد، إيمان سعادة، نتائج دراسة حالة حول الحق في التعليم في ولاية القصرين بالأرقام والميزانيات، كشفت واقع الانتهاكات التي يعيشها تلاميذ القصرين والصعوبات التي يواجهها المتدخلون في العملية التربوية، خصوصًا في المناطق المهمشة.

واعتبرت عضوة الجامعة العامة للتعليم الأساسي، أمال رضواني، خلال مدخلتها في الجلسة الأولى من الندوة، أن المؤسسة التربوية تعاني من تهميش اجتماعي كبير، وأن مطالبهم كنقابة تتمثل في إصلاح المنظومة التربوية من خلال "تعليم شعبي وديمقراطي تتكافأ فيه الفرص"، وترفيع في ميزانية وزارة التربية لتوفير الأساسيات التي يجب أن تتوفر في المدرسة. واعتبرت الرضواني أن هذه المطالب تهم المربي وأبناء الشعب التونسي من خلال "تعليم يليق به ويرتقي به."

"اصلاح منظومة التعليم يجب أن ينبثق من المقاربة الحقوقية" حسب تعبير مشاركة عن جمعية النساء الديمقراطيات

ومن جهته، اتفق عضو نقابة التعليم الأساسي، ربيع الصالحي، مع دراسة المقاربة الاقتصادية القائمة على الحقوق للمرصد التونسي للاقتصاد التي أُجريت بالتعاون مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي في القصرين، وكشفت عن عدة إشكاليات تتعلق بالحق في التعليم، أهمها:

- الانقطاع المدرسي
- هشاشة البنية التحتية وعدم ملاءمتها لاحتياجات التلاميذ والمعلمين
- الاكتظاظ داخل الفصول والعمل بنظام الفرق
- تردي الوضع المادي للمعلمين

أكد الصالحي أن الاحتجاجات بولاية القصرين نابعة من إشكاليات داخل منظومة التعليم، وأن "**الوضعية داخل المدارس تعاني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من مشاكل في نقل التلاميذ إلى مدارسهم**"، مما يعرضهم لصعوبات ومخاطر في الوصول، خاصة مع وجود مدارس داخل مناطق عسكرية ومناطق ذات جغرافيا وعرة. وأضاف أن ضعف وسائل النقل أدى إلى وقوع عدة حوادث منها حادثة النقل في منطقة حاسي الفريد.

CC BY NC SA
تقرير-منال بن يحى

وأشار ربيع الصالحي إلى أنه رغم تفوّق أبناء القصرين، تعاني المنطقة من غياب اهتمام الدولة بها كجهة منكوبة. وأكد أن "**المدارس العمومية بحاجة إلى قائد قادر على حل الأزمة**"، وأن الإصلاح التربوي يتطلب:

1. توفير الموارد البشرية داخل المدارس العمومية.
2. تحسين أجور المعلمين.

لأن إصلاح التعليم سينعكس إيجابًا على بقية القطاعات.

نجاح المنظومة التعليمية سيأثر ايجابيا على بقية القطاعات كالصحة، الفلاحة، التجارة... حسب راي نقابي مشارك في الندوة

"ولاية القصرين ليست فقيرة لكن مفقّرة" هكذا عبرت احدى مشاركات الندوة وأستاذة تعليم ابتدائي من ولاية القصرين مشيرة إلى الوضع المتردّي في المدرسة العمومية بمنطقتها، وإلى افتقارها لوحدات صحية منفصلة بين الذكور والإناث، وغياب المياه الصالحة للشرب. كما نبهت إلى المسافات الطويلة والشاقة، مثل "طريق الواد"، التي يقطعها تلاميذ بعض المناطق في القصرين للوصول إلى المدرسة.

في ظل تراجع الاستثمار في البنية التحتية الجهوية وضعف ميزانية المدارس وضعف أجور المعلمين هل يمكن الحديث عن انتهاك الحق في التعليم؟ من المسؤول عن هذه الانتهاكات، هل الدولة انتهكت حق الطفل في التعلم؟

اعتبرت مديرة بحث للمرصد التونسي للاقتصاد ايمان سعادة ان السياسات التقشف الاقتصادية كتجميد الانتدابات وتراجع كتلة الاجور تسببت في تهميش وابقاء مؤشرات التنمية تحتل المرتبة الاخيرة لعام 2021 بولاية القصرين.

تعدُّ المقاربة الاجتماعية في المجال التربوي مهمة في مناقشة دراسة الحالة بولاية القصرين. فقد أكد الأستاذ الجامعي والباحث في علم الاجتماع بجامعة قفصة فؤاد غربالي أن "***بعد 60 سنة من الاستقلال، لم نحسم بعد مسألة عدم العدالة بين الجهات والمناطق***". فقد أظهرت دراسة المرصد التونسي للاقتصاد واقع التعليم في جهة القصرين وبقية المناطق الداخلية، فمنذ الاستقلال اعتمدت الدولة التونسية شعار التعليم المجاني وتعميمه، لكن "**نموذج الدولة الاجتماعية بدا يتراجع منذ انخراط تونس في ما يُسمّى بالاقتصاد المعولم، وإعادة الهيكلة التي فوضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي أفضت إلى ما نعيشه اليوم**".

ووصف الباحث ولاية القصرين بأنها لوحة قاتمة، رغم مشاركتها في الثورة التونسية وشعاراتها المطالبة بالعدالة الاجتماعية، لكن يبدو أن العدالة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، بحسب ما أظهرته الأرقام في الدراسة.

وفي السياق ذاته، اعتبر غربالي أن "**المدرسة توقفت عن أن تكون مصعدًا اجتماعيًا ولم تعد وسيلة لتوزيع المكانات الاجتماعية**".

إن الانقطاع المبكر عن الدراسة بنسبة 84% في المدارس الابتدائية بولاية القصرين يؤدي إلى:

- ارتفاع نسبة الفقر
- خلق بيئة عنيفة داخل المدرسة
- مدرسة منتجة للعنف ومؤسسة تربوية إقصائية
- مجتمع محلي يزداد فيه مستوى العنف

وأشار المختص في علم الاجتماع إلى أن "**السلطة الرمزية للمعلم تهاوت**"، فبضعف أجور المعلمين أصبح المدرّس:

- بلا قيمة أمام المهرب
- ينتمي لفئة الفقراء الجدد

وأضاف "**تتخلّى الدولة التونسية عن المدرسة العمومية وتخلق مساحة لاقتصاد التهريب بولاية القصرين، لأنها لا تملك بدائل اقتصادية، وانخراط تونس في سياسات صندوق النقد الدولي أضرّ كثيرًا بالطبقة المتوسطة، ومنها المعلمون**" حسب تعبيره.

كما تعدّ "**العوائق البيروقراطية لتفعيل المشاريع عاملاً يعيق إصلاحات البنية التحتية داخل المدارس**"، مما يجعل الواقع التربوي أكثر هشاشة من جهة، وغياب التجديد البيداغوجي من جهة أخرى.

تفاعلًا مع الباحث في علم الاجتماع فؤاد غربالي وقوله: "**انتقلنا من مدرسة المجتمع إلى مدرسة السوق**"، يرى مشارك وأستاذ تعليم ثانوي متقاعد أن المؤسسة التربوية أصبحت مؤسسة تجارية. وأوضح "أن المدرسة لم تعد مؤسَّسة جاذبة"، ليس فقط بسبب غياب المرافق، وإنما على مستوى البرامج أيضًا، إذ أصبحت المؤسسة تعتمد منطقًا تجاريًا، مما يستدعي مراجعة منظومة التوجيه والتقييم فيها.

وشدّد أحد المدرّسين المشاركين في النقاش على أن من بين أسباب انتهاك حق التعليم في ولاية القصرين هو نقص المعلمين. كما أشار إلى أن 110 تلميذًا انقطعوا عن الدراسة في سنتي 2021 و2022.

"عشت تجربة شخصية في مدرسة الآثار بسبيطلة تضمّ 750 تلميذًا يدرسون في 8 قاعات فقط".

اجمع المشاركون على فكرتين: طرح البدائل والعمل عليها، والانفتاح بشراكة مع المجتمع المدني لإصلاح المنظومة التعليمية، مع دراسة شاملة لسياسات التقشف وتأثيرها على التعليم كمنظمات داخل المجتمع. كما قدموا أنه من الضروري إطلاق مشروع إصلاح هيكلي طويل المدى وضمان استمرارية تنفيذه، بصرف النظر عن تغيّر الحكومات أو تعاقبها.

2. التمويل كشرط لإعمال الحق في التعليم : أي دور للمالية العمومية؟ ما مدى نجاعة خطة تمويل التعليم منذ أخر اصلاح تعليمي في *2002*؟

تتقاطع أزمة المدرسة العمومية مع أزمة السياسات العمومية، وهذا ما أكدته الخبيرة في المالية العمومية والمديرة العامة السابقة بوزارة المالية عائشة قرافي، حيث أشارت بيانات وزارة المالية إلى أن ميزانية وزارة التربية لسنة 2024 بلغت نحو 7,6 مليار دينار، أي ما يمثل 14,6% من الميزانية العامة.

لكن تظل هذه النسبة دون المعدلات الدولية الموصي بها، إذ توصي اليونسكو بأن تخصص الدولة على الأقل 15% من نفقاتها العامة لقطاع التعليم، أو ما لا يقل عن 4 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الاختلال يؤدي إلى نتائج ضعيفة على مستوى توفير بنية تحتية لائقة، حسب ما أكدته دراسة المرصد التونسي للاقتصاد.

" هل توجد تقارير حكومية دورية حول مخرجات الميزانية على مستوى البنية التحتية والاكتظاظ؟' سؤال تطرحه القرافي خلال مداخلته في الندوة .

اعتمدت قرافي على تجارب مقارنة مع بعض الدول لوضع المؤسسة التربوية التونسية في سياق عالمي، حيث ركز المغرب على ما يُسمى بـ"الخريطة المدرسية الاجتماعية"، التي يتم من خلالها تخصيص الموارد المالية حسب الهشاشة الجغرافية والديمغرافية.

وقدّمت الخبيرة في المالية العمومية بعض الحلول والبدائل التي يمكن اعتمادها لحل أزمة تمويل الحق في التعليم، وأهمها:

تخصيص نسبة مضمونة من الميزانية للولايات الداخلية تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفقر والانقطاع المدرسي ومؤشرات البنية التحتية.

المطالبة بـ ميزانية إضافية لوزارة التربية وإعادة التوزيع.

إدماج الدولة للقطاع الموازي بولاية القصرين.

قيام المجتمع المدني بإنشاء مؤشر لقياس نجاح صندوق الإصلاح التربوي، إلى جانب نشر تقارير ضمن التقارير السنوية التي تنشرها وزارة المالية.

أكدت إحدى المشاركات في النقاش على غياب التنسيق الفعّال بين الوزارات وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، ووزارة التشغيل كما لفتت إلى ضعف المناهج البيداغوجية في البرامج التعليمية. وتساءلت: أين الخبراء والمختصون في وزارة التربية والتعليم؟

تمويل المدارس العمومية: ما هو الواقع الميداني؟ وما دور الدولة والمجتمع المحلي في تحسين البنية التحتية للمدارس؟

ومن جهته كشف مدير مدرسة ابتدائية بفوسانة ورئيس جمعية العمل التنموي ساسي بلقاسمي أن رغم فضل المدرسة العمومية على كل العائلات التونسية، إلا أنها تعاني من ضعف الميزانية، مشيرًا إلى أن بعض المدارس **" لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 57 دينارًا، وأعلى سقف لميزانية المدرسة التونسية 400 دينار". وتساءل: هل هذه الميزانية كافية لتلبية نفقات المدرسة العمومية؟**

كما شدد رئيس جمعية العمل التنموي على أن "العديد من الجمعيات التنموية التي تأسست لتعزيز الموارد المالية داخل المدارس قد اندثرت، مؤكدًا أنها لم تعاضد جهود الدولة والمؤسسة لخلق التنمية"، أو في تجديد برامجها، أو في تحسين جودة التعليم.

"الجمعيات التنموية المسؤولة عن رصد التمويل للمدارس اندثرت وتركت المسؤولية المالية والقانونية على مدراء المدارس." رئيس جمعية العمل التنموي بالقصرين

"نأمل أن يحمل المجلس الأعلى للتربية على عاتقه إعادة قيمة وهيبة المدرسة العمومية ومنع تفاقم الظواهر السلبية التي أصبحت تعاني منها المدرسة."

3. الحق في التعليم من منظور الواقع الميداني

تحدّث المتفقد العام السابق بوزارة التربية، ومدير عام سابق لإدارة البرامج والتكوين عمران البخاري، في تقييم نجاعة ومدى توافق السياسات الوزارية مع متطلبات جودة التعليم، عن تزايد نسب الرتب في وزارة التربية خلال السنوات الأخيرة دون وجود تأثير ملموس على واقع التعليم في تونس. و"اعتبر أن خارطة التفاوتات بين الجهات في الرتب وتوزيعها خلقت خارطة للنجاح"، حسب تقديره.

كما أوضح المتفقد العام السابق بوزارة التربية، والمدير العام السابق لإدارة البرامج والتكوين، عمران البخاري، أن خريطة التفاوت في النتائج التعليمية تعود إلى جملة من الأسباب البنيوية، أبرزها:

الموارد البشرية: حيث يشهد النظام التعليمي في تونس تشتتًا في عدد الرتب الوظيفية، إذ ارتفع العدد من أربع رتب إلى ثمانية أو أكثر. وهذا التوسع لم يُترجم إلى توزيع عادل للكفاءات، فتظل ولايات مثل القصرين محرومة من نصيبها في الرتب العليا.

عدم تكافؤ الفرص بين الجهات: هناك فجوة واضحة بين الولايات التي تفوق نسب نجاحها المعدل الوطني، والولايات التي تبقى دونه مثل القصرين، مما يعكس اختلالًا في توزيع الكفاءات والفرص.

القصرين كمجال عبور للمعلمين: حيث تُعامل المناطق الداخلية غالبًا كمحطات مؤقتة للمدرسين، ما ينعكس سلبًا على استقرار العملية التعليمية.

ضعف تكوين المعلمين: وهو أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى تكرار الرسوب في صفوف التلاميذ، خاصة في القصرين، حيث يدفع العديد منهم إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة، ليصبح ذلك بمثابة "منتوج المدرسة نفسها".

غياب الاستقرار: اعتبر أن أكبر إشكال يتمثل في عدم استقرار الإطار التربوي، وهو ما يجعل من الصعب التحكم في مسارات المعلمين أو ضمان استمراريتهم في المناطق ذات الأولوية، وبالتالي يُعيق إيجاد حلول جذرية ومستدامة.

وفي جواب المتفقد العام على سؤال مسيرة الجلسة الثالثة ندى طرقي عن التكوين المستمر للمعلمين خاصة في ضوء التطور التكنولوجي، قال البخاري: "وقع انتداب فوضوي للمعلمين بعد الثورة التونسية بدون توفير تكوين ورسكلة، وهذا أضرّ بالمدرسين على مستوى التكوين."

"نحن بحاجة لإصلاح المدرسة العمومية وليس المنظومة التربوية"، حسب ما أكده أحد المشاركين.

يحمّل رئيس جمعية الأولياء والتلاميذ، رضا الزهروني، الدولة المسؤولية لابتعادها عن الواقع الميداني والدراسي والاجتماعي للمدرسة التونسية. و**"رأى أن إلغاء إجبارية مناظرة السادسة ابتدائي ، والاستغناء عن مسار التكوين المهني في مرحلة التعليم الثانوي، إلى جانب اختزال التعليم الثانوي من سبع إلى أربع سنوات، أثر بعمق على واقع التعليم اليوم في تونس".**

ودعا الزهروني إلى التشريك الفعلي للأولياء في إعادة بناء المدرسة العمومية كأولوية، معتبرًا أن "جمعية الأولياء يمكن أن تكون دعمًا حقيقيًا في بناء مشهد المشروع المدرسي".

انتهاك حق التلميذات في التعليم في ولاية القصرين يتجسّد في شهادة أحد المشاركين في الندوة، وهو مدير مدرسة، حيث قال:

"هناك عيّنة بجانب المدرسة التي كنت أدرّس فيها مكتوب عليها 'سمسار' وهو شخص يُكلف بالبحث عن عمل كمعينات نظافة. وبعد حوالي سنة لاحظت أن نسبة انقطاع الفتيات عن الدراسة ارتفعت، وهذا يعود إلى انخراطهن في العمل بدل الاستمرار في التعليم."

أكدت إحدى المشاركات على أن تخصيص ميزانية تراعي النوع الاجتماعي في المدارس العمومية ينبغي أن يكون جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية تنموية شاملة، تضمن العدالة والمساواة بين الجنسين، وتعزز فرص النجاح للجميع.

اختُتم اليوم بجلسة تفكير جماعي قادها المشاركون لمناقشة مسارات الإصلاح. وقد تركز النقاش على تحديد الأولويات والإجراءات العاجلة الواجب اعتمادها لتحقيق الإصلاح المطلوب.